الأنباء
الاحد 3 فبراير 2013

تحسن بيئة الأعمال في الكويت يرفع الناتج المحلي غير النفطي إلى 5٪ خلال العام الحالي

«الوطني»: توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بـ 3,2٪ في 2013

توقع بنك الكويت الوطني أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالأسعار الثابتة بواقع 3,2٪ في العام 2013 وبواقع 2,5٪ في العام 2014، مدفوعا باستقرار الإنتاج النفطي، لكن البنك الوطني رفع من توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2013 من 4٪ إلى 5٪، بما يعكس التحسن المتوقع في بيئة الأعمال عموما في الكويت، ومتوقعا أن يحافظ على هذه الوتيرة في العام 2014.

من جهة ثانية، توقع البنك الوطني أن يبلغ معدل التضخم في الكويت نحو 3,5٪ في العام 2013، و4٪ في العام 2014.

وأشار البنك الوطني في تقرير خاص حول آفاق الاقتصاد الكويتي للعامين المقبلين ضمن ما نشرته الاقتصادية الدورية لدول الخليج الى أن رفع التوقعات بشأن الناتج غير النفطي في العام 2013 يعزى بشكل أساسي

إلى إشارات عن تصميم أكبر من قبل السلطات الكويتية على تنفيذ مشاريع كبيرة في البنية التحتية ضمن خطة التنمية التي أقرتها الحكومة والبالغة مدتها 4 سنوات، لكنها تأخرت سابقا، وتتضمن هذه الخطة مشاريع في قطاعات المواصلات والطاقة وتكرير النفط، ومن المفروض أن تخفف من اعتماد النمو الاقتصادي على القطاع الاستهلاكي الذي سيبقى مع ذلك قويا بفضل معدلات التوظيف المرتفعة والإجراءات الحكومية الجديدة لدعم نمو الدخل.

ورأى البنك الوطني أن هذه الاتجاهات ستضيف إلى مواطن القوى التقليدية التي تتمتع بها الكويت والمتمثلة بالفوائض المالية والتجارية الكبيرة، وهذا من شأنه أن يوفر حماية من الاضطرابات الجديدة في الاقتصاد العالمي، لكن التحديات مازالت قائمة، فتنفيذ المشاريع الكبيرة قد يواجه بعض الصعوبات، خصوصا المشاريع ذات الهيكليات المعقدة مثل تلك القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الاقتصاد تحديات واسعة النطاق وطويلة المدى، وخصوصا فيما يتعلق بالحاجة إلى توفير وظائف مستدامة في القطاع الخاص للمنضمين الجدد إلى القوى العاملة، وهذا يحتاج إلى إصلاحات هيكلية عميقة في مجالات المنافسة والخصخصة وسوق العمل والتعليم، ورغم الفوائض المالية، يجب القيام بإصلاح مالي لوضع الميزانية على مسار ثابت ومستدام.

من جهة ثانية، توقع البنك الوطني استقرار الإنتاج النفطي في العام 2013 بعدما سجل نموا يفوق 10٪ مجددا في العام 2012، إذ اقتربت مستويات الإنتاج من أقصى مستوى لها عند 3,3 ملايين برميل يوميا، كما من المفترض أن يدفع تراجع أساسيات سوق النفط العالمية منظمة أوبيك على تثبيت إنتاجها قريبا من المستويات الحالية، وسيؤدي ذلك إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالأسعار الثابتة من 6,1٪ في العام 2012 إلى 3,2٪ في العام 2013، وعلى نحو إضافي إلى 2,5٪ في العام 2014 الذي قد يشهد بعض التراجع في الإنتاج النفطي، رغم أن مناخ قطاع الأعمال سيبقى إيجابيا عموما.

ورأى البنك الوطني أنه رغم الأداء القوي لقطاع المستهلك، واصل معدل التضخم التباطؤ في العام 2012 ليصل إلى 2,1٪ في شهر أكتوبر، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تراجع أسعار المواد الغذائية والسكن، رغم أن مكونات الأخرى في مؤشر التضخم بقيت بدورها ضعيفة، كما قد يعكس ذلك، في جزء منه، الأثر المتأخر لارتفاع سعر صرف الدينار مقابل اليورو وغيره من العملات في تخفيض أسعار الواردات، لكن يفترض أن يتراجع تأثير هذه العوامل تدريجيا، ومع ارتفاع الطلب بشكل مستقر، نتوقع أن ترتفع الأسعار بشكل محدود في العام 2013، لكننا مازلنا نتوقع أن يسجل التضخم معدلات متواضعة تتراوح بين 3٪ و4٪ في العامين المقبلين.

وتوقع أن تستمر الميزانية في تسجيل فائض هائل، رغم تراجع هذا الفائض إلى أقل من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين القادمتين بسبب عدم ارتفاع الإيرادات النفطية مقابل زيادات في الإنفاق، وبعد انخفاضه في السنة المالية 2012/2011، يفترض أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي بشكل ثابت خلال السنتين القادمتين مع تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع، ولكنه سيبقى عند حدود 10٪ من إجمالي المصروفات الحكومية، وقد ترتفع المصروفات الجارية بواقع 18٪ في السنة المالية 2013/2012 بسبب الارتفاعات في رواتب القطاع العام والإنفاق الاجتماعي، ولكنها ستتباطأ بعد ذلك، وفي الوقت ذاته، توقع البنك الوطني أن يواصل الحساب الجاري في تسجيل فائض ضخم ناجم عن الإيرادات النفطية القوية، ليتراوح بين 35٪ و45٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين القادمتين، ما يعني استمرار تراكم الأصول الأجنبية للكويت.

«بيان»: أداء متباين للسوق في ظل عمليات الشراء على الأسهم الصغيرة والتشغيلية

قال تقرير شركة بيان للاستثمار ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية تباين خلال الأسبوع الماضي، حيث تمكن المؤشرن السعري وكويت 15 من تسجيل المكاسب، وذلك في ظل عمليات الشراء التي طالت بعض الأسهم الصغيرة وعددا من الأسهم التشغيلية، فيما لم يستطع المؤشر الوزني أن يواكبهما، ليسجل خسارة طفيفة تحت تأثير من تراجع بعض الأسهم الثقيلة، ولاسيما في قطاع البنوك القيادي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ضوء تراجع المتوسطات اليومية لمؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي مقارنة بالأسبوع قبله. على الصعيد الاقتصادي، صرح وزير التجارة والصناعة بأن قانون الإعسار المالي يعتبر من القوانين التي تهتم بها الحكومة، وأنه على الرغم من أن هذا القانون يحتاج إلى وقت طويل لإقراره نظرا لضخامته، إلا أن الحكومة لن تؤجل إقراره، وإننا لنأمل أن يتم إقرار هذا القانون مع تعديله وأن يعطى صفة الاستعجال، وغيره من القوانين الاقتصادية ذات العلاقة، لكي تلائم الواقع الاقتصادي الكويتي الجديد، وتضمن توفير بيئة عمل مشجعة للقطاع الخاص، فمن المعلوم أن الكثير من القوانين الاقتصادية المحلية تعاني من العديد من أوجه الخلل، وهو ما أكده التقرير الذي أعده البنك الدولي بطلب من وزارة التجارة والصناعة خلال وقت سابق من العام الماضي بشأن قانون الإعسار المالي، إذ أثبت التقرير وجود ثغرات عديدة في القوانين المحلية تعوق إنقاذ المؤسسات المتعثرة القابلة للعودة مرة أخرى إلى السوق، لذا فإننا نأمل أن يتم إعادة النظر في القوانين الاقتصادية المحلية المعيقة والبالية منها من قبل الأجهزة المعنية في الدولة، وذلك من أجل معالجة الثغرات التي تشوبها، حتى تتوافر بيئة عمل مناسبة للشركات الوطنية العاملة والأفراد المبادرين في الكويت، وتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في الاقتصاد المحلي. وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية، فقد تباين أداء مؤشراته الثلاثة خلال الأسبوع الماضي، حيث سجل كل من المؤشر السعري ومؤشر كويت 15 ارتفاعا، في حين تراجع المؤشر الوزني لينهي تعاملات الأسبوع مسجلا خسارة محدودة. هذا وقد اتسم أداء السوق خلال الأسبوع الماضي بالتذبذب خلال ساعات التداول، وذلك نتيجة لظهور عمليات جني أرباح على بعض الأسهم التي شهدت ارتفاعا في الفترة الماضية، إضافة إلى عمليات المضاربة التي تركزت على الأسهم الصغيرة. من ناحية أخرى، ظهرت بعض عمليات التجميع على الأسهم في ضوء الأخبار والتسريبات عن النتائج السنوية للشركات المدرجة، والتي ستشكل عاملا رئيسيا في توجيه دفة تداولات السوق في الفترة المقبلة، إذ من المعتاد أن يشهد السوق حالة من الحذر الكلاسيكي في فترة إعلانات النتائج المالية للشركات، تتصاعد باقتراب نهاية فترة الإعلان والتي عادة ما تتزاحم فيها الإعلانات، خاصة مع تكرار تعرض بعض الشركات للإيقاف خلال العام الماضي نتيجة تأخرها في إعلان نتائجها خلال المهلة القانونية المحددة.

دعت إلى ضرورة تأسيس مرحلة اقتصادية جديدة تستند إلى رغبة السلطتين في التعاون

«الجمعية الاقتصادية»: مقترح إسقاط فوائد القروض يكرس قاعدة شاذة تركز على معالجة الملفات من منظور «شعبوي»

قالت الجمعية الاقتصادية في بيان لها حول النوايا لاسقاط فوائد القروض ووجود ضغوط نيابية متزايدة يوما بعد يوم على الحكومة للسير قدما في هذا الاتجاه، انه أمام هذه المقترحات، يهم الجمعية الاقتصادية من موقعها كجمعية نفع عام مولجة بشكل خاص بالملف الاقتصادي، أن تعيد تسليط الضوء على بعض النتائج السلبية التي يحملها هذا المقترح وذلك انسجاما مع موقفها التاريخي والثابت من هذه القضية والذي عبرت عنه في عدة مناسبات وكانت من أوائل من حذرت منه منذ بداية طرحه في العام 2006، وبما يتوافق في الوقت نفسه مع المبادئ التي تأسست عليها الجمعية.

باب الأجور بات يستحوذ على 30٪ من الميزانية

النفط الصخري في أميركا سيعيد رسم توزيع ميزان القوى في أسواق النفط العالمية

إسقاط القروض يكرس مفهوم الدولة الريعية وعلى الحكومة أن تكون حازمة ومتضامنة

أين نحن من الاختلالات الهيكلية؟

وأوضحت الجمعية أن الحديث عن خيار اسقاط القروض أو حتى القروض نفسها، وبغض النظر عن ما يتضمنه من مثالب، لا يعدو كونه عن خيار بنتائج اقتصادية مؤقتة، لا تحمل أي نتائج ايجابية على الدورة الاقتصادية نفسها.

ولفتت الجمعية الى ان هذا المقترح، يأتي في وقت تشهد فيه الميزانية العامة تضخما لافتا ومستمرا، ما يعيد تسليط الضوء على التحديات المستقبلية المنتظرة على الصعيد المالي، كما يقود الى الدعوة الى اعادة ترتيب الأولويات بما ينسجم مع هذه التحديات خصوصا ان الميزانية العمومية بلغت نحو 22 مليار دينار عن السنة المالية 2013/2012، بزيادة قيمتها نحو 2,5 مليار دينار، أو ما يعادل نسبة 13٪، مع الاشارة الى أن الباب الأول منها أي بند الرواتب والأجور شكل ما نسبته 30٪ من اجمالي هذه الميزانية، حيث بلغ ما قيمته نحو 4,7 مليارات دينار، بزيادة نسبتها نحو 7,1٪ عن العام الماضي، وهو ما يدعو الى اعادة ترتيب الأولويات ووضع تصور شامل وخارطة طريق لكيفية معالجة الاختلالات الهيكلية، وهو ما يقتضي وجود توافق على كيفية ترتيب الأولويات.

وذكرت ان الحديث عن معالجة الاختلالات الهيكلية، لا يفترض أن يحجب في الوقت نفسه الحديث عن التحديات المستقبلية المنتظرة على المستوى الاقتصادي، ومن بينها ضرورة توفير نحو 150 ألف فرصة عمل على مدى 10 سنوات، وهو ما يفترض أن يوجه الجهود نحو معالجة اقتصادية شاملة عبر دعم جهود الحكومة والتوافق على خارطة طريق لتبني خيارات الخصخصة ومنح القطاع الخاص دورا أكبر في النشاط الاقتصادي.

المتغيرات العالمية

من جهة أخرى شددت الجمعية على أن البحث في الموضوع الاقتصادي الشامل، بدل مناقشة جزئيات فيه، يبدو أكثر إلحاحا في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، بدءا من بالأزمات الاقتصادية المتكررة، وما تركته من تقلبات في أسواق النفط العالمية وتداعيات على مداخيل حكومات المنطقة بما فيها الكويت، والاستمرار في سياسة الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل، وصولا الى التطور الأحدث على الساحة العالمية والمتمثل بالوقود الصخري في القارة الأميركية، وهو ما يفترض أن يعجل من وضع حلول اقتصادية ناجعة على المدى الطويل، تساهم في تنويع مصادر الدخل خصوصا ان التقارير الأولية تحدثت عن وجود احتياطيات بنحو 2 تريليون برميل في قارة أميركا، وما يعنيه هذا الواقع من تغييرات جذرية وتأثيره على اعادة رسم ميزان القوى النفطية في العالم، متسائلة أين هي أجندة الأولويات من هذا التطور؟

تداعياته الاجتماعية

وقالت الجمعية انه لا يمكن التطرق الى مقترح اسقاط الفوائد، بمعزل عن تداعياته الاجتماعية سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع ككل، اذ انه يعود الى تكريس مفهوم الدولة الريعية أكثر من أي وقت مضى في وقت بات التحرر الاقتصادي والمبادرة الفردية هي أساس نجاح المجتمعات. هذا بالاضافة الى ان مثل هذا المقترح سيدفع الشريحة نفسها التي تستفيد منه الى الاقتراض مجددا وربما بنسب أعلى لوجود مبرر لديها بأن الحكومة ستتكفل بالمعالجة لاحقا.

كما أنه ووفقا لاحصائيات بنك الكويت المركزي، فان نسبة 1,8 ٪ فقط من اجمالي المقترضين اتخذت بحقهم اجراءات قضائية، وهي نسبة متدنية مقارنة بالمؤشرات العالمية، كما أنها تؤكد على وجود انتظام في سداد القروض، وبالتالي لا يمكن الحديث عن وجود حالات تعثر بنسب مرتفعة تستدعي تدخلا حكوميا أو معالجة جذرية.

الى ذلك فان الجمعية ترى في مثل هذا المقترح تكريسا لقاعدة شاذة تقوم على معالجة الملفات الاقتصادية من منظور سياسي أو «شعبوي» بحت بدلا من الأسس الفنية والمهنية، وما يعنيه ذلك من تأثير على ثقافة اختيار الناخبين لنوابهم، من حيث الجنوح نحو أصحاب الخيارات الشعبوية في حين أن أفراد السلطة التشريعية يفترض أن تتركز مهامهم في سن التشريعات والقوانين العامة التي تساهم في دفع عجلة التنمية.

موقف الحكومة

من جهة أخرى طالبت الجمعية بمساندة الجهود الحكومية، لاسيما ان هذه الأخيرة لم تقف مكتوفة الأيدي أمام المطالب المحقة والعادلة، فقد سبق لها أن أقرت صندوق المعسرين وقد استفاد منه نحو 26 ألف مواطن عبر منحهم قروضا بفوائد ميسرة أو مخفضة ومهل طويلة للسداد، مشيرة الى أنه قد يكون من الأجدى البحث في كيفية توسيع نطاق صلاحية الصندوق بحيث يشمل شرائح أوسع.

كما دعت الجمعية الحكومة الى البقاء على موقفها وابداء الحزم تجاه هذا الملف، والتشديد على وحدة الموقف والتضامن بين أعضائها، حتى لا تتكرس لدى المواطن الفكرة القائلة بأنها الحكومة غالبا ما تميل الى الليونة في الموقف بعد التشدد الذي تبديه في البداية، مشيرة الى وجود تجارب وشواهد سابقة في هذا المجال ليس أقلها التراجع عن قرار عدم زيادة الرواتب في القطاع العام والذي كلف الخزينة أعباء اضافية.

وختمت الجمعية الاقتصادية الكويتية بيانها بالتشديد على ضرورة أن تتوحد جهود السلطتين وجميع الجهات المعنية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد في ظل التحديات الموجودة سواء على مستوى الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة، الضغوط المالية التي تواجه ميزانية الدولة، فرص العمل المستقبلية المطلوب توفيرها للشباب، مؤكدة أن هذه الدعوة تستند الى الرغبة الصادقة التي عبرت عنها مختلف المكونات في السلطتين التشريعية والتنفيذية لبدء مرحلة جديدة من التعاون وضرورة الاستفادة منها لتأسيس لمرحلة اقتصادية جديدة.

«بيتك»: إضافة خدمات جديدة لأجهزة السحب الآلي ترفع رضا العملاء

أضاف بيت التمويل الكويتي (بيتك) حديثا عدة خدمات جديدة مهمة الى أجهزته للسحب الآلي لتعمل بشكل دائم وفق أفضل مستويات الخدمة من ناحية الامكانيات التقنية وعوامل الأمان والسرعة، بما يوفر على العملاء الوقت والجهد، ويخفف الأعباء على كاهل موظفي الفروع ليستبدلوا العمليات التقليدية البسيطة، بتكثيف الجهود نحو تنفيذ البرامج التسويقية وتقديم خدمات نوعية متميزة لشرائح العملاء بشكل أكثر ربحية وإنتاجية. وقد بدأت مسيرة التطوير بتعميم «أجهزة الشامل» على كل فروع «بيتك» (55 جهازا) وهى تتيح للعملاء الحصول على خدمات عديدة بالإضافة الى خدمتي إيداع الأموال والشيكات، وهما من أكثر الخدمات التي تحتاجها شريحة واسعة من العملاء، بالإضافة الى الخدمات الأخرى المعروفة مثل السحب والاستعلام عن الرصيد والحصول على كشف حساب مختصر وغيرها.

جهاز «الشامل»

وكان من ابرز واهم الخدمات التي أضافها «بيتك» مؤخرا إلى أجهزة السحب الآلي خدمة تتيح لعميل «بيتك» فتح الودائع الاستثمارية التي يرغب فيها، وتعتبر إجراءات فتح الوديعة في من خلال الخدمة الجديدة في غاية السهولة والبساطة ولا تتطلب من عملاء «بيتك» سوى التوجه لأي جهاز من أجهزة الصرف الآلي لدى أحد فروع البنك بعد توافر الحد الأدنى من الرصيد المطلوب لفتح الوديعة الاستثمارية، ومن خلال استخدام جهاز الصرف الآلي يتمكن العملاء من القيام باستثمار أموالهم ومدخراتهم من ضمن باقة الودائع الاستثمارية، اذ يتم الانتهاء من كل الإجراءات من خلال جهاز الصرف الآلي، ولا يحتاج العميل بعد ذلك الى مراجعة الفرع أو الحصول على أي موافقات لاحقة، وكذلك يتم مباشرة البدء باحتساب أرباح الوديعة وفق نتائج الأعمال اعتبارا من تاريخ الاستثمار. وما جعل التفكير يتواصل لاستحداث خدمات جديدة عبر أجهزة الصرف الآلي، أن «بيتك» لديه شبكة واسعة الانتشار من احدث وأفضل أجهزة الصرف الالى وأكثرها تقنية على مستوى دولة الكويت، وتتمتع هذه الأجهزة بكفاءة تشغيلية عالية تتناسب مع تطلعات «بيتك» في ابتكار وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة للعملاء.

وكان «بيتك» قد أعلن عن طرح خدمة جديدة لعملائه الأفراد تتيح لهم طلب دفاتر الشيكات من خلال أجهزة الصرف الآلي ATM المنتشرة في مختلف المناطق، بدلا من حصرها في موظفي تقديم الخدمة العاملين في الفروع المصرفية، ويستطيع العملاء طلب دفاتر الشيكات في أي وقت وعلى مدار الساعة من خلال أجهزة الصرف الآلي بعد استكمال عملية الدخول الآمن وذلك لتسجيل طلب الحصول على دفاتر الشيكات بشكل فوري بدلا من التقيد بطلب الخدمة من خلال الفروع.

وبدأ «بيتك» في وقت سابق تشغيل خدمة تغيير الرقم السري لجميع بطاقات الصرف الالى لعملائه، على جميع أجهزة الصرف الالى للبنك، بما يمثل خطوة جديدة لتبسيط الاجراءات مع توفير فرصة الحصول على الخدمة بأقرب مكان للعميل وبأقل جهد ممكن.

وفور قيام العميل بتغيير الرقم السري الخاص ببطاقته عبر جهاز الصرف الالى، يتم تلقائيا وبشكل آلي تغيير الرقم السري المستخدم للخدمة الهاتفية ذات الرقم 1803333 وخدمة «تمويل أون لاين» على موقع «بيتك» على الانترنت kfh.com.

ومن الشروط اللازمة لانجاح عملية تغيير الرقم السري عبر أجهزة «بيتك» للصرف الالى، أن تكون البطاقة صالحة لمدة تزيد عن شهرين عند التغيير، فمثلا سيتم رفض طلب تغيير الرقم السري في فبراير، اذا كانت صلاحية البطاقة تنتهي في ابريل. ويساهم جهاز «الشامل» بدور ملموس وكبير في تقديم خدمات جيدة وسريعة وآمنة للعملاء خاصة خلال العطلات وفى غير أوقات الدوام الرسمية، ومن مزاياه أن عملية الايداع النقدي عبره، تدرج في حساب عميل «بيتك» مباشرة ويتم تقديم ايصال للعميل بالمبلغ المستلم عبر الجهاز والفئات المالية المودعة، وبذلك فان العملية لا تختلف عن تلك التي يتم انجازها عبر موظف الفرع. وبالنسبة لايداع الشيكات عبر جهاز «الشامل» فانه يتم ايداع قيمة الشيك في حساب عميل «بيتك» في نفس يوم ايداعه عبر الجهاز اذا كان ذلك أثناء الدوام أو ساعات العمل الرسمية، وفى خارج ساعات العمل، يتم ايداع قيمة الشيك المودع بالجهاز في أول يوم عمل مباشرة.

ويستفيد من جهاز «الشامل» الذي يتميز بسهولة استخدامه والأمان التام في عمليات الايداع للأموال والشيكات، العملاء من الأفراد، والشركات، حيث حرصت معظم الشركات على استخراج بطاقات آلية للايداع فقط تسمى «بطاقة المندوب» تفيد مندوبيها في عملية الايداع للأموال والشيكات في حساباتها باستخدام جهاز «الشامل» الذي اثبت جدوى كبيرة في توفير الوقت والجهد وانجاز العمل على الطريقة المثلى. يذكر انه عبر موقع بيتك على الانترنت kfh.com يستطيع العملاء الاستفادة من نحو 150 خدمة مجانية على مدار الساعة تتجاوز بهم حدود الزمان والمكان وبمنتهى السهولة والأمان والدقة يستطيع العميل اجراء العديد من العمليات المصرفية والتجارية.

واستجابة للتطور التقني والحضاري في استخدام الهواتف النقالة وضع «بيتك» خدماته على كافة أنواع الهواتف، في خطوة حقق بها السبق على مستوى السوق، وأصبح بامكان عملائه من حملة هواتف ايفون ومثيلاتها، التمتع بخدمات التمويل اون لاين بمجرد الوصول بالهاتف الى شبكة الانترنت.

وسعيا للوجود مع العميل على مدار اليوم وفى كل مكان تقريبا، دشن «بيتك» خدمة «بيتك المتنقل» خلال سيارات تقدم خدمات مصرفية أساسية، تتواجد دائما في الأماكن الحيوية بالقرب من العملاء، لاسيما تلك التي لم تتوافر لها بعد البنية التحتية لتركيب أجهزة للصرف الآلي.